

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على تكليف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بتوزيع نسخ على أعضاء مجلس الأمة من تقرير ديوان المحاسبة وتوصياته المتعلقة بدراسة مناقصة خطوط أنابيب شركة نفط الكويت لصالح إحدى الشركات.

كما وافق المجلس على إعادة مشروع قانون المناقصات العامة إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية لمزيد من الدراسة على أن ترفع تقريرها للمجلس في مدة لا تتجاوز شهرين. وقال تقرير اللجنة إن مشروع القانون يهدف إلى تقديم قانون جديد للمناقصات العامة نظرا إلى مرور وقت طويل على صدوره لا سيما أنه صدر عام 1964 إضافة إلى مواكبة المتغيرات والتطورات التي طرأت على الأجهزة الإدارية واحتياجاتها والوسائل الفنية والتقنية التي تدار بها المشاريع. وأضاف التقرير أن الهدف أيضا من مشروع قانون المناقصات العامة هو انتهاز الدولة سياسات اقتصادية تسعى من خلالها إلى جذب المستثمر الأجنبي إضافة إلى الأحكام المستحدثة في شأن ضريبة الدخل وقوانين دعم العمالة الوطنية وتشريعات أخرى.

وطلب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال جلسة أمس إخلاء القاعة من الجمهور لمناقشة طلب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح تحويل الجلسة إلى سرية لمناقشة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي بلندن والمكاتب الأخرى حول العالم. وكانت لجنة التحقيق قد وافقت بإجماع أعضائها على أن يكون تقريرها سرىا ويودع لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة حتى يطلع الأعضاء عليه قبل مناقشته، وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامع عبد الحفيظ - بدر السريال - سلطان العبدان - خالد الجفيل

المجلس يعيد قانون المناقصات إلى «المالية»



مبارك الخريج مترشحا جانبيا من جلسة أمس



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وأنس الصالح ويسر أبل في حديث مع فيصل الشايح على المنصة

على المشاريع، إذ لا يصرف فلس واحد على المشاريع لأن إجراءات المناقصات ليست على المستوى المطلوب. فنحن في حاجة إلى تغيير جذري في مصلحة مشاريع الدولة. ولا نملك إلا السرعة في الإجراءات.

بعض مشاريع الدولة توضع في ميزانية 6 سنوات ولم يصرف فلس واحد على المشاريع. ويقولون إن ديوان المحاسبة هو الذي يعرقل لأنه يلزم الوزارات ببعض الإجراءات الصعبة.

فأتمنى عندما نناقش القانون بمواده نقف بالفعل على المواد التي تحتاج إلى تعديل، عندما نأتي إلى أقل الأسعار رئيس اللجنة يقول أنهم حلوا هذه المشكلة. فلا بد من وضع آلية واضحة بناء على ما قاله البنك الدولي ولديه إنجازات في قوانين دول العالم، وعليه لا بد أن نأخذ بكل ما قاله البنك الدولي. 3 خطوات رئيسية يجب اتباعها هي: الجهات الحكومية بلا استثناء لديها تجارب سيئة وكان من المفترض أخذ رأيها في القانون، وهناك تفاصيل يجب وضعها في الاعتبار.

وثانيا: تجارب دول العالم التي أتت بها البنك الدولي وعرض مشاكل كل الدول في قضايا المشتريات الحكومية وعرض اقتراحات متميزة وفوجئت بتجاهلها من قبل اللجنة. وثالثا: منذ 6 سنوات لم ننجز هذا القانون، والحين أتمنى من الإخوان في اللجنة أو الحكومة المواد يعاد مرة أخرى إلى اللجنة المالية وتأخذ مهلة شهر للدراسة دراسة مستقبضة ويستعدون النواب مقدمي التعديلات حتى تأتي بشيء متكامل.

وكذلك هناك جهات خاصة بالشركات التي تعاني من القانون السابق لا بد أن يؤخذ رأيها وإلا ما معنى أن أغلب قوانين الحكومة تتأخر.

نعم نناقش القانون الآن ونقدم التعديلات ونقدمها ونعيد القانون إلى اللجنة.

● فيصل الشايح عن المقرر: كل ملاحظات الزلزلة أخذناها بعين الاعتبار من الجلوس مع البنك الدولي والشركات والجهات المعنية مثل المناقصات ووزارة الكهرباء والقطاع النفطي وديوان المحاسبة والمقاولين وأصحاب الشركات وأخذنا رأيهم في المشاكل.

وتقدم النواب بملاحظاتهم، وعلى ضوء كل ذلك انجزنا هذا القانون وهو يغطي كل ملاحظات النواب وتلك الجهات وإذا كنتم تريدون مناقشة التعديلات مرة أخرى فلا بد من مهلة كبيرة لدراستها.

● صالح عاشور: القانون طال انتظاره ولكن هناك ملاحظات منها أن الجهات التي تم استدعاؤها لم يتم ذكرها وأن المقاولين أيضا لديهم ملاحظات ورأيهم لا بدون بالتقرير وبالتالي الجهات المعنية والمتخصصة غير مدونة بالتقرير. والمشكلة الرئيسية تقع في

الدولي من أسوأ القوانين فيقول ان القانون على مستوى العالم هو الأسوأ نتيجة لنقص أمور كثيرة منها مبدأ الشفافية ومبدأ الاختيار وتفاصيل الشركات

وهناك خلاف حكومي - حكومي على ما ورد من مواد ويظل هذا القانون به نقص شديد جدا وهناك أخطاء واضحة. قانون المناقصات وبشهادة البنك

أخرى وعالجنا التلاعب في الانسحابات وإذا كررها يستبعد ويصل إلى الغاء تسجيله في لجنة المناقصات.

● ديوسف الزلزلة: أريد

الشايح: من البدائل عن المشروع الحكومي جعل تكلفة الكهرباء فلسين حتى 6 آلاف كيلوواط

وتوقع الشايح ان تنتهي اللجنة من مناقشة المشروع الحكومي الاحد المقبل وقد تضطر لعقد اجتماع آخر الاربعة لالانتهاء منه ومن وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي والتي ناقشتها اللجنة مع الجهات المعنية.

كاهل المواطن، مشيرا إلى ان من هذه التصورات ان تكون كلفة الاستهلاك فلسين حتى 6 آلاف كيلوواط باعتبار انه المعدل الطبيعي للاستهلاك طبقا للدراسات المعدة لهذا الشأن.

اعلن رئيس اللجنة المالية النائب فيصل الشايح عن تسلم اللجنة مشروع الحكومة بشأن شرائح الكهرباء الجديدة، مؤكدا أن اللجنة ستجتمع يوم الاحد المقبل لمناقشته.



دعوة الرويحي متحدئا



د.علي العمير وهند الصباح خلال الجلسة



فيصل الكندري



د.بدر العيسى وم.عادل الخرافي وعبدالله العدواني



د.احمد مطيع



محمد الجبري وم.عادل الخرافي وم.احمد الجسار ود.عبدالله الطريجي

الشايح: قانون المناقصات المعدل يعالج كل الثغرات والتلاعب

الخرافي: الترسية على المقاول الأقل سعرا تكون سيئة الجودة والكفاءة

الزلزلة: قانون المناقصات الكويتي بشهادة البنك الدولي من أسوأ القوانين

عاشور: لماذا تعطى الأولوية للترسية على الشركات المدرجة في البورصة؟

محمد العبدالله: الحكومة اتخذت إجراءات حاسمة بحق مقاولين مخالفين

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية أمس الأربعاء 30 مارس الساعة التاسعة والنصف صباحا بعد أن كان قد رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتززين والغائبين بدون إذن أو إخطار.

● الرئيس مرزوق الغانم: هذه الجلسة امتداد لجلسة أمس وتنتهي الفقرة التالية:

قانون المناقصات العامة انتقل المجلس لمناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن المناقصات العامة.

● الشيخ محمد العبدالله: أستاذان المجلس بدخول الفريق الفني.

● الرئيس مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس؟ (موافقة عامة).

● فيصل الشايح (عن مقرر اللجنة المالية): أجل القانون في 13 مايو 2010 وقدمت اللجنة تقريرها في دور الانعقاد الماضي وبناء على موافقة المجلس سحبت اللجنة تقريرها لمزيد من الدراسة وقدمت 5 اقتراحات لتعديل القانون ويتكون من 97 مادة و47 مادة أضيفت جديدة.

وأشيع نقاشا مع الجهات المعنية والبنك الدولي.

وضعنا قانونا يمنع ويعالج كل ثغرات القانون السابق من التلاعب ويسد ويغطي كل احتياجات لجنة المناقصات.

● عادل الخرافي: هذا القانون مهم جدا وأشكر اللجنة على جهدها ونقاش القانون ونشكر الحكومة على تطوير القانون بحيث ان كثيرا من المناقصات الكبرى يتم التشكيك فيها.

والأرخص يكون سيئا من حيث الجودة والكفاءة وعلى سبيل المثال مناقصات الاسكان، فأساسيات أسلوب التعاقد قاصر وتعيده مرة أخرى والمقاول يخالف الشروط واللوائح فليس الأرخص دائما هو الأفضل والوقت هو المال ولدينا دراسة بشأن كيفية تحويل الوقت إلى أموال. وسياسة الإغراق أصبحت كثيرة في البلد.

المواد الخام تأتي من الخارج وتكون تكلفتها أعلى، فالمطلوب من هيئة الصناعة أن تدافع عن المنتج الوطني وأنشيد بدور الحكومة ودور اللجنة وأتمنى أن تغير تغييرات جذرية لتساعد لجنة المناقصات لتكون ديناميكية ولا تعتمد على الأرخص وأرجو أن يكون للفكر الكويتي الخالص دور في لجنة المناقصات.

● فيصل الشايح (عن المقرر): تم تحديد المواقيت كلها بالكامل حتى لا نأخذ فترات طويلة وتم تحديد الایام بعد فتح المظاريف.

وأقل الاسعار لم تعد موجودة لأنه سيكون هناك طرف فني وظرف مالي فمن يخالف المواصفات يستبعد بدون فتح المظروف وعالجنا موضوع المقاول المخالف في الشروط ولن يتم استدعاؤه في مناقصات



فيصل الكندري وفارس العتيبي



محمد البراك



د.محمد الحويلة



م.أحمد الجسار

الحويلة: بعض المشاريع تصل نسبة الأوامر التغيرية فيها إلى 100%



م.محمد الهدية



أحمد القضيبي



صالح عاشور



عيسى الكندري وم.محمد الهدية

للاستثمار المدرج على جدول أعمال الجلسة. وقد ناقش المجلس طلب الحكومة عقد الجلسة سرية واستمع الى مبررات هذا الطلب وما يمكن أن تتعرض له الاستثمارات الخارجية من الأضرار، ثم صوت المجلس على طلب الحكومة وكانت غالبية الأصوات بالموافقة على الطلب ووافق المجلس على السرية. وبدأت المناقشة فقدم مقرر لجنة التحقيق في أوضاع مكتب الاستثمار في لندن ثم مقرر لجنة حماية المال العام تقريرهما ثم تحدث نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح ثم تحدث النواب الحضور وفي نهاية النقاش وافق المجلس على إحالة التقريرين الى الحكومة بنتيجة تصويت 21 من 41 ومما تضمنتها من توصيات. وترفع الجلسة الى صباح يوم 12 أبريل 2016.

مطبع: مشروع المطار به ثغرات كثيرة لا ينبغي أن تمر على لجنة المناقصات



لجنة المرافق العامة بشأن تأجيل تشكيل المجلس البلدي. ● د.يوسف الزلزلة: هذا القانون مرسوم وجود ميزانية مالية وافقت على المرسوم وأرجو التصويت عليه بدون نقاش. ● الرئيس مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس؟ (موافقة عامة). ● وزير المالية أنس الصالح: لحساسية هذا الموضوع أطلب وفق المادة 69 أن تكون الجلسة سرية. ● الرئيس مرزوق الغانم: تخلى القاعة. استؤنفت الجلسة علنية بعد أن عقدها مجلس الأمة سرية. ● الرئيس مرزوق الغانم: عقد مجلس الأمة جلسة سرية بناء على طلب الحكومة لمناقشة تقرير لجنة التحقيق في أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والمكاتب الأخرى حول العالم، وكذلك مناقشة التقرير الثاني للجنة حماية الأموال العامة بشأن ما تضمنه ديوان المحاسبة من المخالفات التي شابت بيع بعض العقارات المملوكة للهيئة العامة

إلى الصيغة النهائية للقانون الصادر عن اللجنة المالية تتفق مع ما أبداه الديوان من ملاحظات وبخصوص وجود ميزانية مالية للمناقصة فالمادة 36 من القانون غطت هذه الجزئية بحيث يتأكد الجهاز من وجود اعتماد مالي لدى الجهة صاحبة الشأن. الرئيس مرزوق الغانم: بناء على ملاحظات النواب اقترح رد القانون إلى اللجنة لتبحث كل التعديلات والاقتراحات وتقدم تقريرها مع الاحتفاظ بدوره على الجدول في مدة لا تتجاوز شهرين. وتلا الأمين العام طلبا بتقديم تقرير لجنة التحقيق في مكتب استثمارات لندن والمكاتب الأخرى حول العالم. وافق المجلس على تقديمه ومناقشته عقب قانون المجلس البلدي

الإمر مثبت ومسجل، نحن نريد الجودة والتأكد من اي مشروع فنحن نتطلع للمشاريع التنموية العالمية. ● حمود الحمدان: دائما أعمال البشر عرضة للتعديل، قدمت ملاحظتين على المادة 85 الخاصة بعقوبة الشركة المتعثرة في مشروع يجب استبعادها، ويجب أن يستفيد المواطن من الشركات المدرجة في البورصة والتي رؤوس أموالها تتجاوز 20 مليوناً. ● فيصل الشايح: اقترح النائب يلزم الشركات الدخول في البورصة ولدينا أكثر من 600 شركة قد لا تكون تتوافق فيها شروط الادراج، لذلك حرمان المواطنين بسبب مشاكل عديدة. ● الغانم: ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة. استؤنفت اللجنة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر.

خلال حفل عشاء أقامه النائب اللغيصم على شرف أعضاء السلطتين

الغانم: الحديث عن حل المجلس شائعات.. وعلاقة النواب بعضهم ببعض كأنهم أسرة واحدة



الشيخ محمد الخالد والشيخ محمد عبدالله يتوسطان سلطان اللغيصم وماجد موسى وسعود الحريبي



الغانم والخالد في ديوان اللغيصم



الرئيس مرزوق الغانم والشيخ محمد الخالد يتوسطان الحضور في عشاء سلطان اللغيصم (أنور الكندري)



د. عودة الرويعي وخلف دميثير مع أحد الحضور

سلطان العبدان قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان السياسة لها وقتها لكن العلاقات الاجتماعية والمحبة والوثام بين النواب تؤكد وكانهم أسرة واحدة. جاء ذلك خلال حفل العشاء الذي أقامه النائب سلطان اللغيصم في ديوانه مساء أمس الأول على شرف أعضاء السلطتين. وأضاف الغانم ان دعوة العشاء كانت أخوية وودية ولم يتخللها أي محادثات أو مشاورات رسمية، وردا على الشائعات حول حل المجلس، قال الغانم هذه شائعات، من جانبه، قال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الأشغال العامة د.علي العمير ان الدعوة كانت اجتماعية جمعت الوزراء والنواب، مشيرا الي أنه مهما حصل من توتر سياسي بين السلطتين أو تقديم بعض الاستجابات فهذا لا يعني ان هناك عداة شخصية بين الأعضاء، وكلنا واحد ونعمل لمصلحة الوطن. من جهته، قال صاحب الدعوة النائب سلطان اللغيصم: هذا الاجتماع بين السلطتين لقاء أخوة بعيدا عن الأجواء السياسية وهذا التواصل ليس غريبا على أهل الكويت، وكل الشكر لمن شرفني بحضوره هذا المساء ودائما السلطتان في تعاون مستمر.



الرئيس الغانم وسلطان اللغيصم



اللغيصم مرحبا بوزير الكهرباء م. أحمد الجسار



سيف العازمي والزميل سلطان العبدان



حمود الحمدان وسلطان اللغيصم



سلطان اللغيصم ود. علي العبيدي